مجلة العلوم البحتة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 09/01/2017 Revised 13/04/2017 Published online 03/06/2018

واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

*عبد السلام محمد المايل[1] و عادل محمد الشربجي[2]
[1] قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب، ليبيا
[2] قسم إدارة الأعمال– كلية العلوم الإدارية والمالية –جامعة الزيتونة، ليبيا
*للمراسلة: amelmael@elmergib.edu.ly

الملخص هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومعرفة العوامل التي من شأنها انجاح هذه المشروعات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاستعانة بمجموعة من الادوات المساعدة في جمع البيانات والمعلومات من خلال الإحصائيات الرسمية، والتقارير والأبحاث، وأسلوب المقابلة الشخصية، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بكل من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ومراكز حاضنات الأعمال بطرابلس، وتم جمع البيانات الاساسية للدراسة عن طريق المقابلات الشخصية المباشرة والمكالمات الهاتفية مع أفراد عينة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتوافر جُملة من المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة، ضعف التمويل والاقراض والافتقار لوجود آليات واضحة للتمويل، نقص الامكانيات والتجهيزات اللازمة الخاصة بالتدريب. وعلى ضوء النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في توفير البيئة التنظيمية المناسبة والمحفزة لأصحاب المشروعات، وتوسيع نطاق التمويل والاقراض، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات بشكل دوري ومستمر ونشر المعلومات عن المشروعات الناجحة للاستفادة منها واتاحة فرص النجاح للمشروعات المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغُرى والمتوسطة ليبيا، البرنامج الوطني، حاضنات الاعمال.

The Reality of Small and Medium Projects in Libya Practical Study from Sample of Employees in the Local Program of Small and Medium Projects

*Abdusalam Mohamed Elmael [1], Adel Mohamed Ali Shurbagi [2]
[1]Administration Department, Economic and Commercial Faculty, Elmergib University
[2]Administration Department, Faculty of Economics and Political, Azzaytuna University
*Corresponding author: amelmael@elmergib.edu.ly

Abstract This study aimed to clarify the reality of Small and Medium Enterprises, and to know the factors that will make these projects successful. Descriptive approach was used to collect the data of the study based on the official statistics, reports, past research and interview method. The population of the study was composed of employees of the National Program for Small and Medium Enterprises and Business Incubator Centers in Tripoli. The basic data for the study were collected through direct interviews and phone calls with the sample members of the study. The main results of the study was: A number of elements are necessary to activate small and medium enterprises, weak financing and lending, lack of clear funding mechanisms, lack of training facilities. The recommendations of the study were presented which would contribute to the provision of an appropriate and stimulating regulatory environment for entrepreneurs and to expand financing and lending. Expand the scope of financing and lending, organizing regular and continuous conferences, workshops and seminars, disseminating information on successful projects to benefit from them, and providing opportunities for successful projects.

Keywords: Small and Medium Projects, Libya, Local Program, Business incubator.

مقدمة :

تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة لما لها من دور أساسي في زيادة الطاقة الانتاجية، وتعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والغنية منها أو النامية والفقيرة، من حيث توفير فرص العمل من ناحية، والمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة من ناحية أخرى، وذلك من خلال المساهمة في زيادة الدخل على المستوى الفردي والقومي، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

أضافة إلى اهتمامها بتوفير البيئة المناسبة والخدمات اللازمة من خلال تشجيع الرياديين على المبادرة بإنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة وإدارتها بكفاءة، وتطويرها على أساس منهجي وعلمي والمحافظة على قدراتها التنافسية في أسواق

العمل، المحلية منها والخارجية، ومحاولة الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومن اختبار التجارب وتوسع الأفكار والطموحات والقدرات البشرية الهائلة.

ومن جانب أخر، تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة مجموعة من المعوقات التي تفرزها طبيعة هذه المشروعات، من بينها ضعف التمويل والاقراض من قبل المؤسسات الداعمة والبرامج التدريبية والاستشارات والخدمات الإعلامية حتى تساعدها على النجاح وتُحول بينها وبين الفشل.

ويعتبر التمويل من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث تتعرض المؤسسات التمويلية (المصارف) إلى جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشروعات في مختلف مراحل نموها، ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات.

لذا، فإن الدراسة الحالية تسعى لتسليط الضوء على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ومعرفة العوامل التي تُساهم في نجاحها، وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم مراجعة أدبيات الموضوع ودراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، والتعرف على المعوقات التي تواجهها، ومن ثم التطرق للآفاق المستقبلية لهذه المشروعات، وأخيرا الخروج بنتائج وتوصيات تخدم المهتمين في هذا المجال.

1. مشكلة البحث :

مع ازدياد الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في معظم دول العالم اتجهت ليبيا إلى إبراز دور هذه المشروعات، وذلك لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. وحتى يتم التعرف على دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة يأتي هذا البحث في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. ماهو واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟

ب. ما هي عوامل نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟

2. اهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

أ. التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

ب. الوقوف على أهم عوامل نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

3. أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في بيان أهم المعوقات التي تواجه نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة واقتراح آليات وبرامج من شانها العمل على تدليل هذه المعوقات.

4. تساؤلات البحث :

أ. هل تتوافر مجمل المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

ب. هل هناك ضعف في التمويل والاقراض من قبل المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة؟

ج. هل هناك معوقات تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة تحُول دون تحقيق أهدافها؟

د. هل هناك إمكانية لتجاوز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغُرى والمتوسطة بليبيا؟

5. حدود البحث :

الحدود المكانية: المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الحدود الزمنية: من 2009 إلى 2016م.

الحدود الموضوعية: دراسة واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها وسُبل نجاحها.

6. منهج البحث :

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الادوات والوسائل المناسبة، التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته، ومحاولة انتقاء مجموعة من الادوات المساعدة على جمع البيانات (مصطفى، غنيم، 2000: برهوم، 2014)، ويعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه، وذلك من خلال التحليل والتوصيف الدقيق لأهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتعزيز عملية البناء المجتمعي من خلال الاستعانة بالبيانات التالية:

أ. الإحصاءات الرسمية: بداية من سنة 2009 الى 2016م.

ب. التقارير.

ج. الأبحاث الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بالدراسة.

د. إجراء مقابلات شخصية مع مسئولي المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا للتعرف على المعوقات التي تقف حائلاً أمامهم في دعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة، ثم تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها للوصول إلى المعرفة الدقيقة

والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة.

7. مجتمع وعينة البحث :

مجتمع الدراسة : يتكون من العاملين بكل من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا ومراكز حاضنات الأعمال بطرابلس.

عينة الدراسة : تتمثل عينة الدراسة في الاتي: السيدة مستشارة مدير إدارة حاضنات ومراكز الأعمال، والسيد المستشار بمركز أعمال طرابلس، والسيد مدير إدارة التطوير والتخطيط الاستراتيجي، والسيد المهندس بمكتب المتابعة بالبرنامج الوطني.

8. الدراسات السابقة والتعليق عليها :

حظى موضوع المشروعات الصغُرى والمتوسطة باهتمام الباحثين في مجال الإدارة والاقتصاد على حد سواء في البيئة الليبية، حيث أُجريت العديد من الدراسات ومنها ما يلي :

1. دراسة العماري (2012)، عنوان الدراسة؛ **عقبات في طريق المشروعات الصغيرة في ليبيا وآليات معالجتها**، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها : المشروعات الصغُرى قادرة على توفير فرص عمل مباشرة ومؤقتة، وحداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي وادراك أهميتها في مسيرة التنمية الشاملة في ليبيا، ولا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى أخر ومن زمن إلى أخر ومن قطاع إلى أخر حتى داخل البلد نفسه.

2. دراسة النعاس والمبروك (2014)، عنوان الدراسة؛ **المعوقات التمويلية وأثرها على استمرارية المشروعات الصغُرى والمتوسطة**، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها : موافقة عينة الدراسة على إن المنظمات الغير ربحية تلتزم بالمسئولية الاجتماعية والاخلاقية من خلال عملها مع المشروعات الصغُرى والمتوسطة، وخوف عينة الدراسة من تعثر السداد ومن ثم التعرض للحبس خاصة في ظل سياسة المصرف باستخدام الاجراءات القانونية لتحصيل الأقساط المتعثرة، ولذلك فهم لا يثقون أن تتم عملية جدولة القرض بطريقة سلسة وحسب القدرة المالية للمقترض، موافقة عينة الدراسة على إن الاستثمار من التمويل الذاتي أفضل الطرق لتمويل المشروعات، ولذلك يفضلون المشاركة على الاقراض من المصارف.

3. دراسة اعبيدة (2015)، عنوان الدراسة؛ **تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها : هيمنة الصناعات التحويلية وإنها تعاني دون أداء دورها التنموي مثل انخفاض مساهمة قيمتها المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وكذلك انخفاض مساهمتها في تشغيل العمالة الليبية، وتدني قدرة الصناعات التحويلية التنافسية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية والمؤسسية.

من خلال العرض السابق للدراسات السالفة الذكر، تمت الاستفادة من مختلف الأفكار التي احتوتها تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها، ويبدوا جلياً للباحثين والمهتمين بهذا الجانب، بأن كل دراسة من الدراسات قد اهتمت بجانب يختلف عما تناولته الدراسة الأخرى، فدراسة العماري تناولت عقبات في طريق المشروعات الصغيرة في ليبيا وآليات معالجتها، في حين تناولت دراسة النعاس والمبروك، المعوقات التمويلية وأثرها على استمرارية المشروعات الصغُرى والمتوسطة، ومن ناحية أُخرى ركزت دراسة اعبيدة على تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وجاءت الدراسة الحالية لكي تغطي الجانب الذي لم تغطيه هذه الدراسات ألا وهو واقع المشروعات الصغُرى والمتوسطة بليبيا ولعلها تكون مكملة لهذه الدراسات.

الاطار النظري

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة رافداً مهما للناتج المحلي لجميع الدول النامية منها والمتقدمة، كما إنها تُساهم وبشكل كبير في التقليل من مستويات البطالة، وذلك بإيجاد فرص عمل للكثير من الباحثين عن هذه الفرص التي لا يُمكن الحصول عليها بأجهزة الدولة المختلفة، وينظر اليها على أنها من العناصر الرئيسية في تحقيق الازدهار الاقتصادي أكثر من المشروعات الكبيرة (سماي، 2010)، وإن الاقتصاديات التي تولي اهتماما خاصا بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، هي الاقتصاديات الأكثر نموا والأقدر على حل المشاكل الاقتصادية لبلدانها (مهدى، 2015). وقد اهتمت المنظمات الدولية المختلفة مع بدايات عقد السبعينات بدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة للتقليل من معدلات البطالة والتي تُعاني منها الكثير من الدول فقد بلغ معدل البطالة في بعض الدول العربية 24%. وتتمتع المشروعات الصغرى والمتوسطة بسمات مميزة

مثل التطوير، والابتكار، والمرونة، والقدرة على التغيير السريع، وتعتبر عنصراً أساسياً لاستيعاب العمالة، ألا إن هذه المشاريع قد لا تُؤتي ثمارها إذا لم يتم تمويلها بالطريقة العلمية الصحيحة، وتصبح عبئاً على الاقتصاد المحلي بدلاً من أن تكون عاملاً مساعداً له من حيث توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع تُعاني من البطالة، بالإضافة إلى كونه مورداً هاماً يُساهم في التقليل من الاعتماد على المورد الأساسي للدولة كما هو الحال في ليبيا، حيث يعتبر النفط هو المورد الوحيد للاقتصاد الليبي. وبناءً علي ما تقدم، فإن هذه الورقة هي محاولة لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا وسُبل نجاحها.

أولا. مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة :

إن مصطلح المشروعات الصغرى والمتوسطة شأنه شأن الكثير من المصطلحات في العلوم الإنسانية لا يوجد لها تعريف محدد، بل إن المهتمين في هذا المجال سواءً على الصعيد الفردي من الباحثين، والأكاديميين، أو على الصعيد المؤسساتي من منظمات، وهيئات، كل منهم يُعرف هذه المشروعات وفق نظرته لهذا المصطلح، ويُمكن القول بأن مصطلح المشروعات الصغرى والمتوسطة تتحكم فيه ثلاث معايير أساسية وهى عدد العاملين، حجم راس المال، أو خلط بين هذين المعيارين، فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة يُعرف المشروعات الصغرى بأنها "تلك المشروعات التي يكون حجم العمالة بها من 10 إلى 20 عامل، في حين المشروعات المتوسطة هي "تلك المشروعات التي يكون عدد العاملين بها من 100 إلى 500 عامل"، أما الاتحاد الأوروبي فيُعرف المشروعات الصغرى "بانها المشروعات التي يكون عدد العاملين فيها أقل من 50 عامل، والمشروعات المتوسطة يكون فيها عدد العاملين لا يتجاوز 250 عامل" (Robin, 2008)، وهذه التعريفات تتفق مع تعريف البنك الدولي والذي اعتبر العاملين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة هي المعيار الأساسي لها، حيث "يعتبر المشروع صغيراً إذا كان عدد العاملين أقل من 50 عاملاً" (Jallut, Bourdiau, 2005) ، وهذا المعيار الذي تبنته العديد من الدول وعلى رأسها امريكا وبعض الدول الاوربية واستراليا وكذلك تركيا، وغيرها من الدول (المحروق، والمقابلة 2006). وهناك دول أُخرى تُعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة على أساس رأس المال المستثمر، في حين بعض الدول تعرفه على أساس حجم المبيعات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين الدول، ألا إنه اجمالاً فإنه يُمكن القول بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة "هي تلك الأعمال التي تمارس من خلال شخصية معنوية أو طبيعية" (الدوري، العملة 2007–المحروق، والمقابلة 2006).

ثانيا. أهمية إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة :

تكمن أهمية إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاتي:

1. أن تكون رافداً مهما للاقتصاد الوطني ونُواة للمشروعات الكبيرة مع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
2. أن تدعم سياسات الاكتفاء الذاتي في بعض السلع والخدمات، وتقلل من الاستيراد وتحسين الصادرات في حالة وجودها دعم للناتج لقومي.
3. تُعد من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم عناصر عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي.
4. أن توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف منخفضة، وتستوعب الأيدي العاملة وخاصة الخريجين الجامعيين.
5. تُمثل فرصة للفقراء ولذوي الدخل المحدود وتوفير مصدر دخل لهم.
6. تُغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات.
7. عامل مهم لتنمية المناطق الداخلية (الريفية) وتُساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
8. تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية (الورفلي 2006، مركز الدراسات والابحاث 2014).

ثالثا. تصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة :

يُمكن تصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة بناءً على طبيعة النشاط إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي، مشروعات خدمية، مشروعات إنتاجية وصناعية، مشروعات حرفية، وكل تصنيف من هذه التصنيفات يشمل مجموعة من المشروعات والموضحة في الشكل التالي

الشكل (1) : تصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة حسب النشاط

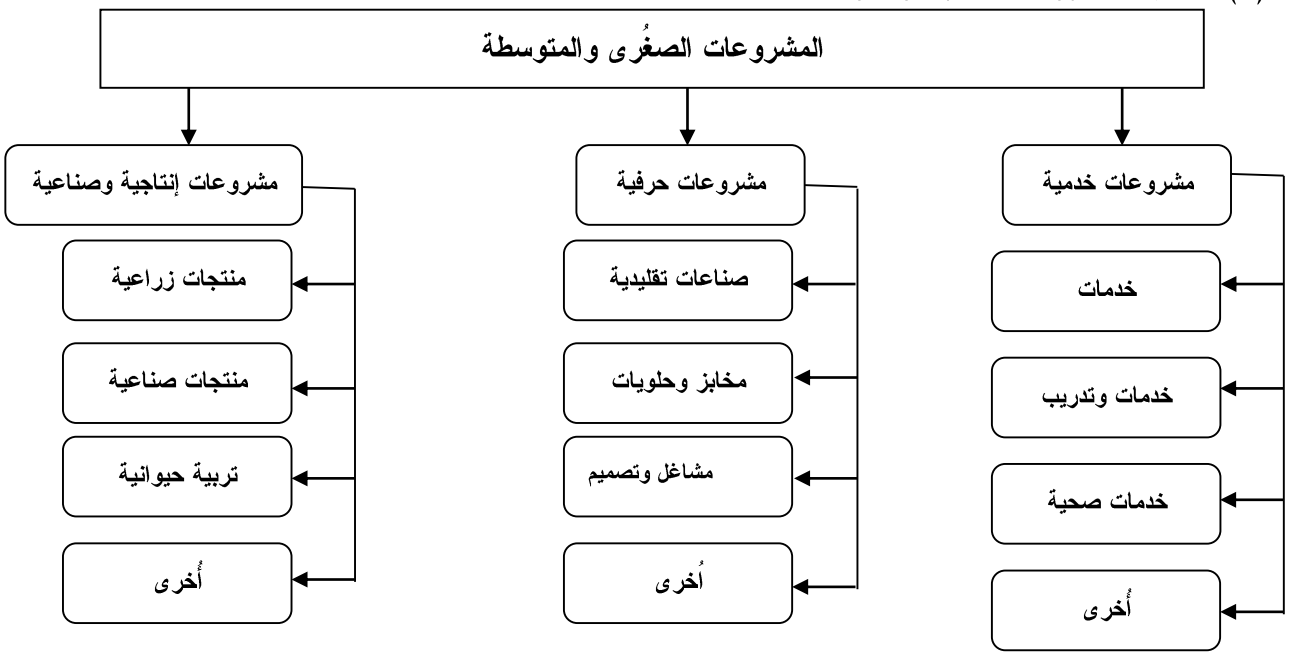

المصدر : الجمال، 2005

رابعا. الصـــعوبات التي تواجه إقامة المشـــروعات الصـــغرى والمتوسطة :

هناك العديد من الصـــعوبات التي تواجه إقامة المشـــروعات الصـــغرى والمتوســـطة، وهذه الصعوبات تختلف من دولة إلى أُخرى فكل دولة لها خصـــوصـــياتها وظروفها، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1. غياب مؤســـسة مستقلة تعني بشئون المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2. ضعف المناطق الخاصة لأغراض الصناعات المكملة للبنية التحتية الغير مجهزة بالخدمات الأســـاســـية لإقامة المشروعات المطلوبة.

3. عزوف العمـــالة الوطنية عن العمل في هذه المشـــروعات والاعتماد بشكل كبير على العمالة الوافدة.

4. منح القروض دون وجود متابعة أثناء التنفيذ والتشغيل ودون تقديم أي مساعدات في مختلف مراحل المشروع.

5. المنافســـة الشديدة للمنتج الاجنبي مع وجود مشاكل تسويقية داخلية وخارجية.

6. ضـــعف برامج الارشـــاد للخريجين والباحثين عن العمل للمشـــاريع المجدية والمطلوب الاستثمار فيها والتي تكون الدولة بحاجة إليها (دردير‌ة، 2005).

خامسا. طرق تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة :

أكدت الدراســـات السابقة في هذا المجال بأن هناك عدة مصادر لتمويل المشـــروعات الصـــغرى والمتوســـطة لكى تتمكن هذه المشروعات من أداء المهام المناطة إليها لدعم الاقتصاد الوطني، والمســـاهمة في الناتج المحلي، وتوفير فرص العمل المطلوبة، وهذه المصـــادر اســـتُخدمت في الكثير من الدول منها: امريكا، دول الاتحـــاد الاوروبي، كوريا، الصـــين، الهند، وغيرها من الدول، وكانت طرق التمويل تتم من خلال ثلاث مصادر رئيسية تتفرع منها عدة مصادر أُخرى من أهمها ما يلي:

1. مؤسسات أو هيئات تابعة للدولة وذلك عن طريق:

أ. منح فرص إقامة للمستثمرين.

ب. توفير الأراضـــي والمباني القابلة لإقامة المشـــروعات الصغرى والمتوسطة.

2. شركات خاصة أو أهلية وذلك عن طريق:

أ. توفير الاستشارات اللازمة لإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ب. الدخول في مشاركة مع أفراد أو شركات صغُرى لإقامة مشاريع مختلفة.

ج. القيام باستثمارات لمشاريع كبيرة ومن تم تقسيمها لمشروعات صغُرى وتخصيصها للراغبين بشروط معينة.

3. مصارف تجارية ويتم ذلك عن طريق:

أ. منح قروض بنسب فائدة عالية وفي الغالب بشروط مشددة.

ب. تسويق مشاريع جاهزة بين المصارف والراغبين في إقامة هذه المشروعات.

ج. إعتبار مصلحة المصرف فوق كل اعتبار دون النظر لمصلحة الزبائن، وهذا يُمكن المصارف من استرجاع اموالها (الورفلي، 2006).

الاطار العملي

نبذة تاريخية عن المشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا :

اهتمت الدولة الليبية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تُنظم سير عمل هذه المشروعات وفق الخطوات الآتية:

1. قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) رقم 321 لسنة 2002م الخاص بتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة، وحجم القروض التي تمنح لها، وكذلك عدد العاملين بهذه المشروعات "فالمشروعات الصغرى والمتوسطة وفق هذا القرار هي "مؤسسات أهلية (قطاع خاص) إنتاجية، وخدمية، وأداءة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، تستوعب القوى الشابة تتوفر فيها الموصفات الفنية، والإدارية، والتقنية، الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عامل، ولا يزيد الاقراض لرأس المال التأسيسي عن 5 مليون دينار كحد أقصى.

2. إنشاء العديد من التشاركيات الإنتاجية والخدمية، واستحداث عدد من المصارف والصناديق المخصصة للإقراض للراغبين بإقامة مشروعات صغُرى ومتوسطة، وتخصيص العديد من الميزانيات لهذه المشروعات حيث خُصص مبلغ (400) مليون دينار ليبي بالميزانية العامة لسنة 2001م لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج، وقد استفاد من هذا البرنامج حتى سنة 2006م (22646) مواطناً وبلغ عدد الانشطة التي منحت لها قروض (6329) نشاطاً إنتاجياً و(1419) نشاطاً خدمياً، وفي سنة 2002م خُصص مبلغ (195) مليون دينار ليبي من ميزانية التنمية، وذلك للمصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة المزمع إقامتها من قبل الافراد (الورفلي، 2006).

3. تأسيس برنامج حاضنات الأعمال في سنة 2006م، وذلك دعماً لأصحاب الأفكار الإبداعية، والريادية ويتبع القوى العاملة\الخدمات (سابقاً)، ومن ثم أنشى البرنامج حاضنات تخصصية هي، حاضنة تقنية المعلومات، حاضنة الزراعية والتقنيات الحيوية، حاضنة جامعة بنغازي، ويسعى البرنامج إلى إعادة توطين تلك الحاضنات بالجامعات والمعاهد العليا والتقنية، لتساهم في دعم مشاريع خريجي الجامعات. ويعتمد البرنامج على قاعدة من الخبراء والمستشارين الاقتصاديين لتأدية الأعمال الاستشارية، كما له ارتباط وتعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية من خلال اتفاقيات مبرمة لتعزيز ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.

4. صدور القرار رقم (845) لسنة 2007م بشأن تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة ويتبع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي.

5. صدور القرار رقم (472) لسنة 2009م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد تصنيفها ومصادر تمويلها وفق كالآتي:

أ. المشروعات المتناهية الصغر: هي المشروعات التي لا تزيد فيها قيمة القرض الواحد عن (10.000) عشرة الاف دينار ليبي.

ب. المشروعات الصغرى : هي تلك المشروعات التي لا يتجاوز فيها قيمة القرض الواحد عن (1.000.000) مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 عامل.

ج. المشروعات المتوسطة : هي تلك المشروعات التي يزيد فيها قيمة القرض الواحد عن (1.000.000) مليون دينار ليبي، ولا يتجاوز (5.000.000) مليون دينار ليبي، ويكون فيها عدد العاملين أكثر من 25 عامل.

6. صدور القرار رقم (73) في سنة 2011 م بشأن إعادة تسميته البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهو جهة حكومية غير ربحية رائدة في مجال تقديم الدعم الفني، والاستشاري لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، كجهة مستقلة أدارياً، ومالياً، تابعة إشرافياً لوزارة الاقتصاد، وللبرنامج جملة من الأهداف النوعية والاستراتيجية الموضحة بالجدول التالي:

مجلة العلوم البحثة والتطبيقية
Journal of Pure & Applied Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2521-9200
Received 09/01/2017 Revised 13/04/2017 Published online 03/06/2018

جدول رقم(1): الأهداف النوعية والاستراتيجية للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

ر.ت	أهداف نوعية	أهداف استراتيجية
1	نشر ثقافة الريادة والمبادرة والابتكار بالمجتمع بما يكفل تنمية الاقتصاد الليبي.	نشـر ثقافة الريادة وتشـجيع المبادرات الاقتصادية في المجتمع بالتعاون مع المؤسسات التعليمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة.
2	المسـاهمة في تحسـين القدرات التنافسية للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	تأسيس شبكة من الحاضنات ومراكز الأعمال وغيرها من هياكل الدعم للريادة والابتكار.
3	نشـر ثقافة الجودة الشـاملة بالمشـروعات الصغرى والمتوسطة.	استقطاب الرياديين وتدريبهم وتوفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لهم ومساعدتهم على بعث مشروعاتهم.
4	زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.	ربط أصحاب المشاريع بمؤسسات التمويل واقتراح مصادر جديدة للتمويل وتطوير صناديق انطلاقية.
5	تحقيق الشراكة بين القطاع الأهلي والعام.	اقتراح تطوير التشريعات اللازمة لدعم وتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة.
6	تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الليبي.	نقل المعرفة والتقنية من خلال ربط البرامج الأكاديمية ببرامج الأعمال والاستثمار والإبداع والابتكار.
7	المساهمة في تقليل نسبة البطالة.	الاسـتفادة من تجارب الدول الأخرى لدعم المشروعات وتشجيع الشركات الاستثمارية، وتطوير الكوادر الوطنية في مجال ريادة الأعمال وإدارة الحاضنات ومراكز الأعمال.

المصدر: البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، طرابلس 2017

من خلال الأهداف المذكورة بالجدول رقم(1)، يسـعى البرنامج الوطني للمشـروعات الصغرى والمتوسطة لتحقيقها عن طريق شبكة مراكز الأعمال حيث توجد (6) مراكز، هي: مركز أعمال طرابلس، مركز أعمال بنغازي، مركز أعمال مصـراتة، مركز أعمال سبها، مركز أعمال المرأة، مركز أعمال ذوي الاحتياجات الخاصـة، بالإضـافة إلى حاضنات الأعمال السابق ذكرها في النقطة رقم (3).

7. تأسـيس صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل، حيث يُساهم هذا الصندوق إلى جانب التنظيمات السالفة الذكر في تقديم الدعم الفني والاسـتشـاري لأصـحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، ويعمل على دعم وتنمية هذه المؤسسات، وذلك عن طريق تمويل ومرافقة المستثمر ومساعدته على تجنب الحواجز والعراقيـل التي تعترضـه أثناء تحقيق مشـروعه في مجال الحصـول على القروض، ومن البرامج التي أهتم بها الصندوق هو تدريب أصـحاب المشـروعات الصغرى والمتوسطة على الرغم من إن التدريب ليس من اختصاصه، ألا إن الصندوق نفذ العديد من الدورات التدريبية خلال العام 2009 م حيث وصل عددهم (440) مبادر، وكان المستهدف للتدريب خلال ذلك العام (990) مبادر من أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة (الفاخرى 2009، تم اقتباسه من الخضر، 2009).

8. تفعيل قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 م بشأن توطين وافتتاح حاضـنات أعمال صغرى بالتعاون مع المجالس البلـديـة وتقـديم الدعم الفني لها، والذي يعتمد على قاعدة من الخبراء والمسـتشارين الاقتصاديين لتأدية الأعمال الاستشارية، وهذه الحاضـنات له ارتباط وتعاون مع المؤسـسات والهيئات الدولية من خلال الاتفاقيات المبرمة لتعزيز ودعم المشـروعات الصغرى والمتوسطة.

أدوات جمع البيانات :

لجمع بيانات الدراسـة تم اسـتخدم الاسـاليب الاتية: المقابلات الشخصية، المكالمات الهاتفية، والاحصائيات والتقارير الصادرة عن البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وإدارة حاضـنات الأعمال، حيث تعتبر المقابلة من الوسائل المستخدمة لجمع البيـانـات الميدانية وأكثرها فاعلية، فهي تكشـف أراء واتجاهات ومشـاعر ودوافع الاشخاص نحو موضوع الدراسة، وفى هذه الدراسة تم اجراء مقابلات شخصية مباشرة ومكالمات هاتفية مع عينة من المستشارين بإدارة حاضنات الأعمال وعينة من المدراء والعاملين بالبرنامج الوطني للمشـروعات الصغرى

والمتوسطة بطرابلس، كما تم الاعتماد على الاحصائيات الرسمية والتقارير كأداة من أدوات جمع البيانات، وذلك وفق الاتي:

أولا. الاحصائيات والتقارير :

1. دراسات الجدوى للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

قام البرنامج الوطني بإجراء العديد من دراسات الجدوى للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي قُدمت للبرنامج من قبل الراغبين بتنفيذ هذه المشروعات، وكانت الدراسات وفق الجدول رقم (2) آدناه:

جدول رقم (2): دراسات الجدوى للبرنامج الوطني

ر.ت	أسم المركز أو الحاضنة	عدد دراسات الجدوى الاقتصادية		
		المنجزة	تحت الانجاز	محالة لإدارة التمويل
1	مركز أعمال وحاضنات طرابلس	22	35	13
2	مركز أعمال مصراتة	13	8	6
3	مركز أعمال بنغازي	6	6	2
4	مركز ذوي الاحتياجات الخاصة	2	10	1
5	مركز أعمال سبها	–	7	–
6	الحاضنة الزراعية	1	–	1
7	حاضنة تقنية المعلومات	1	–	1
8	الاجمالي	37	51	21
	اجمالي دراسات الجدوى		**109**	

المصدر: إدارة الحاضنات، طرابلس 2017

من الجدول رقم (2) يلاحظ أن إجمالي دراسات الجدوى الاقتصادية التي أشرف عليها البرنامج الوطني 109 دراسة، وهذا يبين بأن المؤسسة قيد الدراسة لديها أفراداً مؤهلين وقادرين على دعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، ويفسر ايضا بأن أصحاب المشروعات لديهم اهتمام واضح باتباع الخطوات العلمية عند التفكير في أنشاء مشروعاتهم والاتصال بالبرنامج الوطني ومراكز حاضنات الاعمال لمساعدتهم في الحصول على الاستشارة العلمية المناسبة.

2. مشروعات أشرف عليها البرنامج :

من خلال الإحصائيات التي تم الحصول عليها من إدارة الحاضنات، فان المشروعات التي تم الاشراف عليها كانت (537) مشروع من الفترة 2009 الى 2016، والجدول رقم (3) يبين ذلك بالتفصيل.

جدول رقم (3) عدد المشروعات التي اشرفت عليها إدارة الحاضنات

ر.ت	السنة	عدد المشروعات
1	2009	280
2	2010	102
3	2013	60
4	2014	42
5	2015	21
6	2016	32
	الاجمالي	**537**

المصدر: إدارة الحاضنات، طرابلس 2017

من الجدول رقم (3) يلاحظ أن عدد المشروعات التي أشرفت عليها إدارة الحاضنات لسنة 2009م بلغت (280) مشروعاً، و(102) مشروع لسنة 2010م، ولم يتم الأشراف على أي مشروع خلال الفترة من 2011 إلى 2012م نظراً للأحداث الي مرت بها ليبيا في تلك الفترة، بينما كانت المشروعات التي أشرفت عليها خلال سنة 2013 إلى 2016م (155) مشروعاً فقط، ويتضح جليا مما ذكر انخفاض المشروعات التي أشرفت عليها مراكز حضانات الأعمال في الاربع سنوات الاخيرة نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد، بالإضافة الى نقص الامكانيات والافتقار في الحصول على التمويل المناسب.

3. تصنيف المشروعات :

تصنف المشروعات التي اشرفت عليها إدارة الحاضنات ومراكز الأعمال وفقا للجدول رقم (4) آدناه:

الجدول رقم (04) : تصنيف المشروعات

نوع المشروع	العدد
خدمي	310
صناعي	174
إنتاج حيواني	35
زراعي	18
الإجمالي	**537**

المصدر: إدارة الحاضنات، طرابلس 2017

يلاحظ من الجدول أعلاه بان المشروعات كانت متنوعة من حيث النشاط، فمنها عدد (310) مشروع خدمي، و(174) مشروع صناعي، و(35) ما بين مشروع إنتاجي وحيواني، وكانت المشروعات الزراعية (18) مشروعاً فقط.

ثانيا. المقابلات الشخصية :

تم اجراء مقابلات شخصية مباشرة ومكالمات هاتفية مع عينة من المستشارين بإدارة حاضنات الأعمال وعينة من المدراء

والعاملين بالبرنامج الوطني للمشـــروعات الصغرى والمتوسطة بطرابلس، وذلك بغية الحصـــول على البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالدراسة، حيث كانت هذه المقابلات خلال الايام (1-2-3-4-6 /فبراير/2017م). وفى هـــذه الدراســـة، فإن عينة الدراسة تمثلت في كل من :

السيدة مستشارة مدير إدارة حاضنات ومراكز الإعمال

والسيد المستشار بمركز أعمال طرابلس

والســـيد مدير إدارة التطوير والتخطيط الاســـتراتيجي بالبرنامج الوطني

والسيد المهندس بمكتب المتابعة بالبرنامج الوطني

تأسياً على ما تقدم، فقد احتوت المقابلات الشخصية والمكالمات الهاتفية على مجموعة من الأســـئلة مع أفراد عينة الدراســـة، وكانت الإجابات على النحو التالي:

السؤال الاول : هل لمؤسستكم رسالة خاصة بها؟

من خلال الاجابة على هذا الســـؤال تبين وجود رسالة واضحة وهي "أن الدور الرئيســـي والحيوي لهذه المؤســـســـة هو دعم الاقتصـــاد الليبي، وذلك من خلال تقديم الدعم الاســـتشـــاري والمعرفي والفني الفعال وتهيئة بيئة الأعمال المناســـبة للإبداع والابتكار لضـــمان تميز ونمو وتطوير المشـــروعات الصغرى والمتوسطة لتساهم في تنوع وزيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل والوصول إلى الرخاء".

الســـؤال الثاني : ما هي الاطراف ذات المصلحة من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة؟

كانت الاجابة على هذا الســـؤال أن أهم الأطراف ذات المصلحة هم الزبائن أصـــحاب الأفكار الإبداعية والريادية، حيث يعتبرون نقطة البداية في بناء خطط هذه المؤسسات.

الســـؤال الثالث : ما هي الخدمات التي تقدم لصـــاحب فكرة المشروع؟

بخصـــوص الإجابة على هذا الســـؤال فإن الخدمات التي تقدم لصاحب المشروع هي:

- تقـــديم دورات في مجـــال الريادة والابداع، وتتم عن طريق أساتذة متعاونين مع البرنامج من الخارج وحالياً خبرات ليبية من داخل البرنامج الوطني.
- يتم تخصـــيص مستشار لكل صاحب مشروع يساعده في دراسة مكونات ومواصفات المشروع والكيفية التي يتم بها دراسة السوق.
- اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية، وكذلك تنظيم دورات إضافية في مجال إدارة وتنفيذ المشروعات.
- إحالة المشـــروع إلى جهات التمويل والبحث عن آلية التمويل.

الســـؤال الرابع : كم عدد المشـــروعات التي أشـــرف عليها البرنامج؟

اوضـــحت الســـيدة المســـتشـــارة بحاضـــنات الأعمال أن عدد المشـــروعات التي أشرفت عليها الحاضنة من سنة 2009 الى ســـنة 2016 تراوحت بين 500- 700 مشـــروع تقريباً، وأكدت أن دور الحاضـــنة هو تقديم خدمات استشارية لصاحب فكرة المشروع.

الســـؤال الخامس : كم عدد المشـــروعات التي تم إحالتها إلى صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل؟

أكدت السيدة المستشارة بحاضنات الأعمال أن عدد المشروعات التي تم إحالتها إلى صندوق ضمان الاقراض (317) مشروع، ومن ناحية ذكر السيد المستشار أنه قد تمت الموافقة على تمويل عدد 80 مشـــروع، ومن ثم تم إحالتها إلى المصـــارف، ولكن عملية التمويل من المصارف لم تتم مع صندوق الاقراض وذلك لعدم وجود ضمانات باستثناء مشروعين فقط تم الموافقة عليهما بضمان الآلات والمعدات.

السؤال السادس : لماذا لم يتم ضمانة باقي المشروعات؟

في هذا الجانب ذكر الســـيد المستشار أنه نتيجة للظروف الامنية التي تمر بها البلاد، فان أصـــحاب بعض المشـــروعات الذين تحصـــلوا على ضـــمانات وقاموا بتوريد الآلات والمصـــانع لم يتمكنوا من تركيبها وتجهيزها الى الوقت الحاضر، وذلك لتعذر حضور الفنيين من الخارج مما ترتب عليه عدم النظر في دراسة وضمان باقي المشروعات.

السؤال السابع : ما هي الالية المتبعة في تمويل المشروعات؟

أوضـــح الســـيد المســـتشـــار أنه هناك الية متبعة لعملية تمويل المشروعات بين صندوق الإقراض والمصارف، حيث أنه تم في الســـابق الموافقـــة على تمويل بعض المشـــروعات من قبل المصـــارف بعد التنســـيق مع صندوق الاقراض دون الرجوع لإدارة حاضنات الأعمال.

السؤال الثامن : ما هي المعوقات **التي تواجه البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة؟**

تعد مشـــكلة التمويل ونقص الامكانيات من أهم المعوقات التي تعترض النهوض بالمشـــروعات الصغرى والمتوسطة، وخاصة التمويل المصـــرفي التقليدي، الذى يتصـــف بمحدوديته المتعلقة بالتكاليف والضـــمانات والاجراءات المعقدة، واقتصـــار تعامل

صندوق الاقراض مع مصرف الجمهورية سبب في انعدام الثقة بين البرنامج واصحاب المشروعات.

النتائج

تم في هذه الورقة البحثية دراسة أدبيات موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وعرض واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، والتعرف على أهم العوامل التي تُساعد على نجاحها تم التوصل الى النتائج التالية:

1. تتوافر جملة من المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة من خبراء واستشاريين ومدربين بإدارة الحاضنات ومراكز الأعمال.
2. اقتصار تعامل صندوق ضمان الإقراض مع مصرف الجمهورية فقط أدى إلى تضييق فرص التمويل للمشروعات، وتفويت فرص الاستفادة من خدمات المصارف الأخرى.
3. ضعف التمويل والاقراض من المخصصات المالية بالميزانيات العمومية للبرنامج حال دون تنفيذ العديد من الأنشطة الرئيسية.
4. الافتقار لوجود آليات واضحة للتمويل قلل من فرص توطين المشروعات الصغرى والمتوسطة، مما يستدعى البحث عن آليات تمويل مع المصارف والجهات التمويلية.
5. القصور في توفير أماكن الاحتضان والمنحة الانطلاقية للمشروعات المحتضنة أدى الى تأخر وتعثر عمليات الاحتضان.
6. الظروف الأمنية في بعض المدن الليبية غير ملائمة مما تسبب في صعوبة انجاز الأهداف المخطط لها.
7. نقص القاعات والتجهيزات اللازمة الخاصة بالتدريب الريادي بمقرات البرنامج مما ساهم في إعاقة أعمال التدريب.

بناء على النتائج تمت الإجابة علي تساؤلات البحث التي كانت كالتالي:

– تتوافر مجموعة من المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة.

– هناك ضعف في التمويل والاقراض من قبل المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

– وجود مجموعة من المعوقات تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة تحُول دون تحقيق أهدافها.

– هناك إمكانية كبيرة لتجاوز كافة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغُرى والمتوسطة بليبيا. وهذا ما سيتم التعرف عليه بالتوصيات التالية.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحتان من خلال الاساليب العلمية المستخدمة في جمع البيانات عن الظاهرة قيد الدراسة، ومن أجل تفعيل دور البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع من سبل نجاحها، فان التوصيات تتمثل في الاتي:

1. توفير البيئة التنظيمية المناسبة والمحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال تبسيط الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
2. العمل على توسيع نطاق التمويل والاقراض، وزيادة الاهتمام بدراسات الجدوى، وإيجاد وسيلة مناسبة للرقابة والمتابعة على المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسات المانحة للتمويل.
3. العمل على زيادة المنح والقروض لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يتلاءم مع الظروف الحالية.
4. الاهتمام بالخبرات الموجودة داخل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتشجعيهم مادياً ومعنوياً لضمان استمرارية المشاريع.
5. الاستمرار في تدريب أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يتلاءم مع سمات وخصوصيات هذه المشروعات.
6. العمل مع المؤسسات الامنية وايجاد الحلول المناسبة للمدن التي تعانى من عدم استمرارية تلك المشروعات فيها.
7. تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات بشكل دوري ومستمر ونشر المعلومات عن المشروعات الناجحة للاستفادة منها واتاحة فرص النجاح للمشروعات المتعثرة.

المراجع

[1]– اعبيدة، صالح (2014)، **تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، مجلة آفاق اقتصادية العدد الثاني (يونيو)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.

[2]- الجمال، حسين (2005)، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناخ والمعوقات**، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرابلس ليبيا 25-27/ يوليو، طرابلس، ليبيا.

[3]- -الورفلي، ثريا (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح**، الملتقى الأول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18/أبريل، الجزائر.

[4]- -المحروق ماهر، مقابلة إيهاب (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن.

[5]- الدوري، زكريا، العملة، شفيق (2007)، **إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من منظور استراتيجي**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع جامعة الزيتونة/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الاردن.

[6]- العماري، محمد (2012)، **عقبات في طريق المشروعات الصغيرة في ليبيا وآليات معالجتها**، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد الاول (فبراير) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا.

[7]- النعاس حاتم، المبروك امحمد (2014)، **المعوقات التمويلية وأثرها على استمرارية المشروعات الصغُرى والمتوسطة**، دراسة ميدانية بالتطبيق على القروض الممنوحة من مصرف التنمية لأصحاب المشروعات الصغُرى والمتوسطة في ليبيا خلال الفترة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الرابع (ديسمبر) كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية، زلتين، ليبيا.

[8]- برهوم، بسمة (2014)، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكله البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة**، دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة، مبادرون-سبارك، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة.

[9]- -جمعة، عبدالهادي (2009)، **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات البطالة في ليبيا**، ورقة علمية أُعدت لندوة تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار من أجل تنمية حقيقية فاعلة، في الفترة من 12-13/مايو، سبها، ليبيا.

[10]- دردير، صالح (2005)، **دور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،25-27 يوليو، طرابلس، ليبيا.

[11]- -ربحي مصطفى، عثمان غنيم (2000)، **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، دار صفاء، عمان.

[12]- -سماى، على (2010)، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة محمد خيضر بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[13]- -مهدي، جابر(2015)، **أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة**، جامعة باجي مختار، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 16 العدد الثاني، عنابة، الجزائر.

Journal homepage http://journals.sustech.edu/

[14]- -مركز الدراسات والابحاث (مارس، 2014)، **تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، منتدى الاعمال الفلسطيني.

[15]- -Jallut S, Bourdiau D, (2005), **La Gestion des Ressources Humaines au Sein des Petites Entreprises.**

[16]- -Robin Y, (2008), Rapport du groupe de travail sur **la définition des catégories d'entreprises,** Conseil National de l'Information Statistique (CNIS).

الهيكل التنظيمي للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة